مشيدا بتحرك «الداخلية» و«الخارجية» والنواب ومطالبا المواطنين بالمقاطعة

العوضي: موقف وزير الداخلية شجاع وتوجه الوزارة بوقف استقدام العمالة الهندية رد مناسب على قرار السفارة

أشاد عضو اللجنة الخارجية في مجلس الأمة النائب كامل العوضي بتصريح وكيل وزارة الخارجية خالد الجار الله بأن الوزارة لن تسكت عن الكفالة البنكية الهندية وستتخذ الوزارة ما يحقق مصلحة المواطنين، وقال ان هذا التصريح يصدر من شخص وطني يشعر بأبناء وطنه وينم عن انه رجل دولة من المقام الأول، مؤكدا انه حتى وان قبلت دول الخليج هذه الكفالة فلن يتم قبولها في الكويت لأننا دولة مؤسسات ودستورنا لن يسمح بمحاكمة مواطن في بلده غير القضاء الكويتي، كما بجهود وزارة الداخلية وعلى رأسها الشيخ محمد خالد الحمد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بخصوص ملف السفارة الهندية وقرارها بفرض مبلغ 750 دينارا على الكويتيين لاستقدام عمالتها، مثمنا ما أدلى به وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الجنسية ووثائق السفر اللواء الشيخ مازن الجراح الصباح بشأن التوجه الذي تعتزم الداخلية اتباعه ردا على القرار الهندي من وقف استقدام العمالة الهندية كرد مناسب في الوقت الحالي ويشكل رد اعتبار لهيبة الدولة الكويتية، وهو أمر غير مستغرب من وزير الداخلية الذي عرف عنه الشعب الكويتي جرأة القرار واستقلاليته ومواقفه الوطنية لصالح الوطن والمواطن، بالإضافة إلى ما صرح به وكيل وزارة الخارجية خالد الجار الله بعد لقائه مع السفير الهندي بأن الكويت لن تسكت عن هذا القرار «وتهمنا مصلحة مواطنينا».

كامل العوضي

تصريح وكيل وزارة الخارجية خالد الجار الله يبين أنه رجل دولة لن يقبل العبث بأقوات الكويتيين

أثمن تصريح وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الجنسية ووثائق السفر اللواء مازن الجراح على أن الوزارة ستواجه قرار السفارة بكل حزم

وأضاف العوضي أن مفهوم بعض الدول عن دول الخليج وشعوبها بأنهم يعيشون حياة مترفة ويتمتعون برفاهية عظيمة وأنهم غير مهتمين بالأمور المادية ويمكنهم صرف أية مبالغ دون أن تؤثر عليهم نظرا للوفرة المادية لديهم، هذا المفهوم جعل البعض يتصرف وكأن كل مواطن كويتي يجلس على بئر من النفط ويبيع مئات البراميل أو آلاف البراميل يوميا معتبرين بأن كل كويتي لديه تجارته وأمواله وسفنه وأساطيله، مبينا أن هذه الدول كان يجب أن تكون أكثر عقلانية ومنطقية خاصة في هذه الفترة التي هوت فيها أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، موضحا بأن تكلفة الخادمة الهندية ستصبح مع دفع الكفالة حوالي 3000 دينار بما فيه راتبها وعمولة المكتب والكفالة مما يعني بأن المواطن محدود الدخل سيدفع أكثر من ثلث راتبه على هذا الأمر قبل طعامه وشرابه ومصروف عائلته، خاصة أن هناك عائلات كثيرة لا تستطيع تحمل هذه التكاليف الباهظة وليس لديها أي موارد غير راتبها الحكومي المحدود.

كما أوضح العوضي أن تكاليف الحياة اليومية على المواطن الكويتي تضاعفت عدة مرات في السنوات الأخيرة وكانت الزيادة التي حصلت في المعيشة أكبر بمرتين على الأقل من كل الزيادات والمنح التي تم تقديمها للموظفين أو المواطنين، مشددا على أن زيادة تكلفة الخدم الأخيرة هي القشة التي يمكن أن تقصم ظهر البعير لأن المواطن وصل إلى أقصى حدود إمكانياته وأصبح كل شيء إضافي أو غير محسوب يشكل حملا ثقيلا وعبئا مقيتا عليه.

وبيّن العوضي أن المواطن يمكن أن يتحمل بعض الإضافات والزيادات المقبولة في مجال خدمي ما في حال حصوله على خدمات أفضل أو في حال وجود أسباب منطقية مقنعة لهذه الزيادات من ناحية وطنية أو اقتصادية محلية، ولكنه غير مستعد لتقبل زيادات غير منطقية تفرض عليه من دول أخرى دون أي تغيير في الخدمات وهو على أرض وطنه، مشيرا إلى أن الهند مثلا يمكن أن تفرض ضريبة إضافية على الراغبين في زيارتها ودخول أراضيها وهي حرة في هذا الإجراء كما أنها يمكن أن تفرض كفالة على المكاتب عند وجودها في الهند كشرط للاستقدام ولكنها لا تستطيع فرض ضرائب وغرامات وكفالات على أشخاص وهم على أرض وطنهم، لأن ذلك لا يمكن أن يذكر المرء إلا بالاستعمار، مذكرا بأن الكويت قامت بخطوات واضحة لحفظ حقوق العمالة وأن كل مكتب ملتزم بتسديد كفالة قيمتها 20 ألف دينار في الكويت.

كما أشاد العوضي بما قامت به الوزارات الأخرى المعنية بالقرار الهندي «سيئ الذكر» بأن قامت وزارة الخارجية بالتخاطب الدبلوماسي مع السفارة الهندية وتحذيرها من عواقب القرار إضافة إلى تواصلها بالتنسيق مع سفارات دول مجلس التعاون الخليجي للخروج برؤية واحدة ورد موحد تجاه القرار الهندي الذي رفضته كل دول المجلس لأنه وبكل بساطة انتهاك لسيادتها وخروج عن القانون.

كما أشار العوضي إلى الدور الرئيسي لوزارة الداخلية في هذا الملف، حيث يتوجب عليها البحث عن كل مخالف للقوانين المتعلقة بالعمالة من مكاتب الخدم أو الخدم أنفسهم لاتخاذ الإجراءات القانونية السريعة بحقهم من تسفير وإغلاق وغير ذلك من خطوات في إطار القانون ولا شيء سوى القانون.

وقال العوضي إن نواب مجلس الأمة بمعظمهم تفاعلوا مع القضية وتكاتفوا ووقفوا صفا واحدا ضد توجه السفارة الهندية وصرحوا بما لديهم من انزعاج ونصيحة ومنطق ووطنية وواجب، مناشدا عموم الشعب الكويتي من العائلات مؤازرة النواب والحكومة بالتوقف عن استقدام عمالة هندية أو طلبها من المكاتب ليكونوا بذلك عنصر الضغط الرئيسي على الحكومة الهندية التي وضعت جاليتها بقرارها المتسرع في حالة مزرية دون أن تستفيد هذه الجالية من الأمر بأي شيء سوى القلق والتوتر وترقب المستقبل ولقمة العيش، مشددا على أنه لا يوجد مسؤول كويتي يقف مع الظلم وأنه قام بتصفية أمور أكثر من 270 عاملا هنديا دفعة واحدة وتحصيل حقوقهم بشكل مباشر وفي مكتبه حين كان مديرا عاما لإدارة الهجرة وذلك بعد أن خسرت الشركة التي كانوا يعملون فيها. وذلك بحضور السفير الهندي السابق.

وختم العوضي متوجها بالشكر والتقدير مرة أخرى لجهود وزارة الداخلية واستجابتها السريعة لنداءات الشعب ومجلس الأمة لتكون بذلك وزارة الداخلية التي تدافع عن حقوق المواطنين والمقيمين ولكنها لا تقبل بأي حال انتهاك القانون أو السيادة حتى ولو كان ذلك من قبل دولة تربطنا بها علاقات تاريخية.

الغانم هنأ نظيره في مملكة تايلند بالعيد الوطني

رئيس مجلس الأعيان الأردني غادر البلاد

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مودعا رئيس مجلس الأعيان الأردني عبدالرؤوف الروابدة

غادر الكويت مساء أمس رئيس مجلس الاعيان في المملكة الأردنية الهاشمية عبدالرؤوف الروابدة والوفد المرافق له بعد زيارة رسمية الى البلاد استمرت أربعة أيام. وكان في وداع الروابدة علي ارض المطار رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ورئيس بعثة الشرف المرافقة النائب حمد الهرشاني. وكان الروابدة قد التقى والوفد المرافق له صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ورئيس مجلس الأمة وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك.

هذا، وبعث الغانم ببرقية تهنئة الى رئيس الجمعية الوطنية في مملكة تايلند بونبيتش ويشتكولشاي، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

يعقد غدا في مجلس الأمة

القضيبي: الاجتماع الحكومي ـ النيابي للاستماع لاستعدادات تراجع أسعار النفط

أكد النائب أحمد القضيبي أن الاجتماع الحكومي النيابي المقرر عقده غدا يهدف للاستماع الى الاستعدادات الحكومية بشأن التعامل مع تراجع أسعار النفط، وأثر التراجع على الخطة الخمسية والمشاريع الواردة فيها والخطوات المرتقبة لاصلاح الإدارة المالية العامة للدولة.

وقال القضيبي في تصريح صحافي إن الحكومة تحذر دائما من خطورة الاعتماد على النفط كمصدر وحيد لايرادات الدولة إلا أنها لم تحرك ساكنا، واليوم نحن نعيش أزمة قد تكون حقيقية أو مفتعلة ولكنها في الحالتين كشفت عن قصور في الاستعداد الحكومي والتخبط في مواجهة مثل تلك الأزمات، لافتا الى أن الحكومة سبق أن وضعت خططها على اساس سعر 100 دولار للبرميل، فماذا عن تلك الخطط اليوم بعدما وصل سعر البرميل إلى حافة الـ 60 دولارا؟

وتابع القضيبي: علينا أن نستمع وبصراحة إلى الحكومة بعد هذا الانهيار لأسعار النفط لاسيما أنها قد أعلنت سابقا أن دخل المواطن لن يمس عندما كان سعر برميل النفط 75 دولارا، فماذا اليوم بعدما أصبح سعر البرميل 64 دولارا وهو رقم قابل للتراجع أكثر؟

وأضاف القضيبي: علينا أن نستمع من الحكومة الى الاجراءات الاحترازية والخطط الموضوعة في مواجهة أي كارثة أو أزمة قد تحدث في المستقبل، قائلا: لم يعد مقبولا أن تتعامل الحكومة مع الأزمات بشكل آني مؤقت وأن تكون قراراتها مبنية على رد الفعل تجاه أي ازمة طارئة فعليها ان تشكل وسريعا لجنة للطوارئ تضع الخطط المدروسة لمواجهة اي طارئ.

أحمد القضيبي

استفسر عن لجنتي التظلمات والمنتج المنفذ

النصف يسأل وزير الإعلام عن ملاحظات ديوان المحاسبة تجاه الوزارة وقرارات الندب والترقية والشكاوى من قبل الموظفين

وجه النائب راكان النصف سؤالا برلمانيا الى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود جاء كالتالي: فيما يخص تجاوزات وزارة الاعلام ووزارة الدولة لشؤون الشباب، يرجى تزويدي بكشف يتضمن من يعمل بالإذاعة والتلفزيون والأخبار ومن يتقاضى مكافآت استثنائية من لائحة البرامج المعتمدة سواء من العاملين بالوزارة أو ممن هم من خارج الوزارة وما الأعمال أو البرامج التي يقومون بها وقيمة المكافأة لكل منهم وإجمالي ما صرف لهم منذ بداية عام 2011 وحتى الآن والمبررات لصرف هذه المكافآت وهل بين هؤلاء وكلاء مساعدون أو الوكيل، وهل أحاطت الوزارة ديوان الخدمة المدنية بمكافآت هؤلاء القياديين وهل جاءت موافقة الديوان عليها، وإذا لم تقم الوزارة بإحاطة الديوان فما الأسباب؟

راكان النصف

وتم استثناء الوكيل المساعد للتلفزيون ببرنامج إذاعي (الدائرة المستديرة) من اللائحة المعتمدة للبرنامج من مجلس الوزراء يرجى ذكر أسباب ومبررات هذا الاستثناء وقيمة المكافأة الشهرية له منذ الحلقة الأولى وهل تم صرف المكافأة له لحلقات لم يقدمها أو كان خارج البلاد، خصوصا ان البرنامج يبث على الهواء مباشرة؟

ويرجى تزويدي بفترات الإجازات والمهمات الرسمية التي قام بها الوكيل المساعد للتلفزيون وهل تم إنتاج حلقات لهذا البرنامج سواء تم بثها أو لم يتم بثها أثناء غيابه وإذا كانت الاجابة بالنفي هل تم صرف مكافأة له لحلقات لم تبث؟

وكما يرجى تزويدي بأي برامج اخرى حصل الوكيل المساعد للتلفزيون على مكافآت عليها اعتبارا من حصول المذكور على منصب وكيل وزاره مساعد وحتى الآن؟

ذكر تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2012/2011 ان احد الوكلاء المساعدين صرفت له مكافأة مقدارها 10,000 د.ك دون سند قانوني.

يرجى تزويدي باسم المستفيد والجهة التي صرفت المبلغ وهل تم التحقيق معه ومع المتسبب بصرف هذه المكافأة وهل تم استرداد المبلغ وإذا كانت الإجابة بلا يرجى تزويدي بالأسباب والمبررات التي لم تسترد الأموال العامة المصروفة دون وجه حق؟

وذكر تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2013/2012 انه تم صرف مكافأة مالية لمديرة الشكاوى والتظلمات بديون الخدمة المدنية عن برامج حقوقية وبرنامج ساعة في الديوان، يرجى تزويدي بمبررات الاستعانة بمدير الشكاوى بالديوان، حيث انها المعنية في النظر وحل المنازعات بين الموظفين بالوزارة وهل تمت إحاطة وموافقة وكيل ديوان الخدمة المدنية حول هذه المكافأة أو أي مكافآت اخرى تقاضيها المذكورة من الوزارة؟

وهل قامت المذكورة بالنظر في أي منازعة أو تظلم أو شكوى لأي موظف خلال فترة عن هذه البرامج ؟ يرجى تزويدي بكلفة الأمور التي نظرت فيها المذكورة وأسماء الموظفين الأطراف بهذا الموضوع؟

وتم إنهاء ندب مدير البرنامج العام السابق بإذاعة الكويت بالقرار رقم 251/2014 بتاريخ 6/3/2014 وتم نقله كمراقب بتلفزيون الكويت وتم بتاريخ 8/4/2014 ترقية المذكور إلى مدير قناة العربي، يرجى تزويدي بأسباب ومبررات هذه القرارات والجهة المصدرة لها وهل تم اتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية من دراسة ملفه الإداري ومؤهله والمفاضلة اللازمة وهل وافق ديوان الخدمة المدنية عليها؟

وذكر ديوان المحاسبة لسنة 2013/2012 تجاوزات تخص المذكور بقرار الترقية وما هذه الملاحظة وما هو الإجراء الذي اتخذته الوزارة لتصويب هذه الملاحظة، وهل هناك شكوى أو تظلم ضده وهل تم النظر بهذه الشكاوى والتظلمات؟ وما نتائج هذه الشكاوى مع تزويدي بالشكاوى والتظلمات ضد المذكور والإجراءات المتخذة حيالها؟

وصدر حكم قضائي نهائي لصالح احدى الموظفات في أحقيتها بمنصب مراقب النصوص في القضية رقم 2012/1376 وإلغاء القرار رقم 2011/1413 مع التعويض المادي يرجى تزويدي بأسباب عدم تنفيذ هذا الحكم ومن الجهة المسؤولة بالوزارة عن تنفيذ الأحكام القضائية وما الأسباب والمبررات بإصدار قرار رقم 2014/1720 بتاريخ 2014/10/26 ونقل المطعون ضده بالقضية المذكورة بالترقية الى مراقب النصوص دون الاعتبار للحكم القضائي بفقده لهذا المنصب؟

وصدر القرار الإداري رقم 2017/1794 بترقية موظف يحمل شهادة دبلوم سكرتارية بعد الثانوية من وظيفة سكرتير إلى وظيفة مراقب التنمية المجتمعية، يرجى تزويدي بالوصف الوظيفي للمراقبة المذكورة وتزويده بمؤهلات وخبرات المذكور مع تزويدي بالجهة التي قررت ترقيته وما إذا كان هناك فريق لتسكين الوظائف والآلية التي اتبعها الفريق بالمفاضلة مع حملة الشهادة الجامعية ممن تنطبق عليهم مواصفات المنصب الإشرافي المذكور.

مع تزويدي بأسماء أعضاء فريق التسكين للوظائف الإشرافية ومؤهلاتهم وتخصصاتهم، وهل تم الاستعانة كما هو ملزم بالأنظمة المتكاملة لديوان الخدمة المدنية والنظر بكافة ملفات وتقارير المستحقين لهذا المنصب وهل تمت المفاضلة بينهم؟

وتم تخصيص ميزانية خاصة لبرامج التنمية في الإذاعة والتلفزيون، يرجى إفادتي بالقيمة الإجمالية لتكاليف هذه البرامج مع أسماء هذه البرامج وما يتم صرفه لكل برنامج على حدة، وما إذا كان ذلك عن طريق شركات أو مؤسسات أو أفراد مع تزويدي بأسماء هذه الجهات ومبررات منحها هذه المبالغ؟

وتم افتتاح محطة إذاعية باسم إذاعة الشباب OFM.

يرجى تزويدي بقرار انشاء هذه المحطة الإذاعية وهيكلها التنظيمي والمناصب الإدارية فيها، وما اختصاص مشرف هذه المحطة وما مؤهلاته العلمية والإعلامية وقانونية المسمى الممنوح له؟ وهل ذلك جاء بموافقة واعتماد ديوان الخدمة المدنية؟ وهل لمشرف المحطة التخويل بصرف مكافآت مالية لأي جهة او فرد؟ مع تزويدي بالدورة البرامجية لهذه المحطة.

كما تبث محطة الشباب OFM برنامج «بوابة أمريكا»، ويرجي تزويدي بتاريخ بدء البرنامج وكذلك عدد الحلقات التي بثت وعدد الحلقات التي سلمت لمكتبة الإذاعة وأسماء فريق العمل والمكافآت المالية للمشاركين بهذا البرنامج سواء من الموظفين من داخل وخارج الوزارة.

وصدر قرار رقم 2012/798 ينظم المهمات الرسمية والتي نص في البند الاول منه بالفقرة السابعة على «الا يزيد عدد المهمات الرسمية للموظف خلال العام عن ثلاث مرات لشاغلي الوظائف الاشرافية».

يرجى تزويدي بعدد المهمات الرسمية للقياديين والمديرين والمراقبين منذ تاريخ صدور هذا القرار حتى تاريخه، وما طبيعة ومبرر كل مهمة؟ وهل تم تطبيق اللائحة المشار لها خصوصا في عدد مرات المهمات؟ وهل تم استثناء اي من مسؤولي وموظفي الوزارة من ذلك مع مبررات الاستثناء؟

ويرجى تزويدي بتاريخ صدور مراسيم الوكيل والوكلاء المساعدين بوزارة الاعلام وتاريخ انتهاء هذه المراسيم مع مدة خدمة كل منهم الإجمالية وفق بيانات التأمينات الاجتماعية، وما اذا كان اي منهم تجاوز او سيتجاوز السن القانونية للخدمة في تاريخ انتهاء مرسومه مع تزويدي في الحالات التي تمت احالة اي منها للتحقيق او المساءلة القانونية ايا كان نوعها ونتائجها وكذلك الجهة التي قامت بالتحقيق او البحث، وما صفتها؟

وصدر قرار وزاري بإعادة تشكيل لجنة التظلمات بتاريخ 2014/11/25 وتبع ذلك تصريح لرئيس اللجنة مدير إدارة التنسيق بقطاع المالية والإدارية بالوزارة لوكالة الأنباء الكويتية بصفته رئيسا للجنة بأن اللجنة السابقة لم تجتمع منذ أشهر وان اللجنة الجديدة تنسق مع الجهات المعنية ومنها المحكمة الإدارية.

ويرجى تزويدي وإفادتي بالتالي:

أسباب عدم اجتماع لجنة التظلمات، وآخر محضر اجتماع للجنة التظلمات السابقة ومحاضر الاجتماعات التي سبقت ونتائج قراراتها، وصورة من قرار انشاء اللجنة السابقة وصفتهم الوظيفية ومؤهلاتهم، وكم من أعضائها يحمل مؤهلا قانونيا، وصورة من قرار اللجنة الحاليّة وصفتهم ومؤهلاتهم وكم من أعضائها يحمل مؤهلا قانونيا؟ وكم من أعضاء اللجنة الحاليّة التظلمات يحمل صفة منصبه بالندب؟

وهل هناك تظلمات من اي من موظفي الوزارة ضد اي من أعضاء اللجنة الجديدة للتظلمات سواء قبل او بعد تشكيلها؟

وأسباب ومبررات اختيار مدير ادارة لرئاسة هذه اللجنة، وما الآلية التي سيستطيع من خلالها النظر في المنازعات والتظلمات بين الموظفين بعضهم والبعض او مع احد الوكلاء المساعدين؟

وهل للجنة الصلاحيات القانونية والتفويض لإبطال قرارات إدارية صدرت بشكل معيب او مجحف بحق اي من موظفي الوزارة؟ وما المقصود بتصريح رئيس اللجنة لكونا بشأن التنسيق مع المحكمة الإدارية؟ وما الصفة التي تحملها اللجنة للقيام بذلك؟

وذكرت المادة الثانية من قرار تشكيل لجنة التظلمات انه من مهامها النظر بالتظلمات، ماذا بشأن التظلمات التي انقضت بمرور 60 يوما من تقديمها ولم يبت فيها؟ وما السند القانوني لقبول التظلمات شكلا؟

ونظرا لعدم تحديد مرجعية للجنة يرجى إفادتي بالشخص المسؤول بالمصادقة على قراراتها.

ويرجى تزويدي بأي تظلم او شكوى ضد اي من أعضاء لجنة التظلمات، وما الالية لبحثها في حال وجود طرف من اللجنة بها؟

وصدر قرار وزاري بإعادة تشكيل لجنة المنتج المنفذ المكلفة ايضا بالشراء المميز، يرجى تزويدي بأسماء رئيس وأعضاء اللجنة وما اذا كانت تشمل أعضاء من خارج الوزارة مع مؤهلاتهم وآلية اختيارهم.

وهل لأي من أعضاء لجنة المنتج المنفذ علاقة بالإنتاج او شاركوا بإنتاج اعمال فنية او درامية او مسرحية او وثائقية؟

في حال الاجابة بنعم يرجى تزويدي بالأعمال التي أنتجتها وزارة الاعلام او اشترتها من هؤلاء سواء بشكل مباشر او من خلال مشاركتهم بمؤسسات او شركات تعاملت مع وزارة الاعلام.

وهل هناك اي شكوى قدمت او قضية رفعت ضد رئيس او اي من أعضاء اللجنة؟ وما نتائج هذه الشكاوى والقضايا؟